

ملخص تنفيذي

ملخص لأهم التطورات....

➤ تشير البيانات الفعلية الخاصة بالفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى تحقيق العجز الكلي نحو ١٨٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٩.٣% من الناتج المحلي، مقارنة بعجز قدره ١١.٧% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والموارد الإستثنائية، مع تنفيذ الإستثمارات المقابلة بوتيرة منخفضة خلال فترة الدراسة؛ بينما بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ١٨٠٦ مليار جنيه في مارس ٢٠١٤ (أى ما يقدر بـ ٨٨.٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ ١٥٦٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣ (نحو ٨٩.١% من الناتج المحلي الإجمالي).

➤ على الرغم من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة، إلا أن مؤشر الإنتاج الصناعي قد ارتفع بشكل ملحوظ بنحو ١٢.٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٤، ليسجل ١٨٥.٤ نقطة مقارنة بـ ١٦٤.٧ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠١٣.

➤ فيما يخص ميزان المدفوعات، فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائض كلي بلغ نحو ٢.٢ مليار دولار، مقابل عجز قدره ٢.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع عجز الميزان الجارى، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في التحويلات الرسمية والتحسين في عجز الميزان التجارى، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي لصافى تدفقات للداخل بنحو ٣.٥ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلي) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة].

وعلى نحو آخر، فقد ساهمت المساندة المالية من دول الخليج العربى فى إستقرار رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية للشهر الخامس على التوالي؛ حيث سجل رصيد الإحتياطى من العملات الأجنبية نحو ١٧.٣ مليار دولار بنهاية شهر مايو ٢٠١٤ بإنخفاض طفيف قدره ٠.٢ مليار دولار إذا ما قورن بالشهر السابق. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لإنخفاض العملات الأجنبية بنسبة ١.٣% مقارنة بـ ١٧.٥ مليار دولار خلال شهر ابريل ٢٠١٤.

➤ أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد استمر معدل نمو السيولة المحلية فى الارتفاع ولكن بمعدلات متباطئة حيث بلغ نحو ١٦.٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٤ مقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨.١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد انعكست هذه التطورات على معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية والذي إنخفض ليسجل ٨.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٤ (هو أقل معدل تم تسجيله منذ عام)، مقارنة بـ ٨.٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٤.

وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض للدلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإنتمان والخصم دون تغيير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام فى ١٧ يونيو ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار

جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت 8.75%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

تطورات الأداء المالي...

➤ إستمر العجز الكلي في الإنخفاض كقيمة فعلية وكنسبة إلى الناتج المحلي خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والمنح بنسبة فاقت معدلات الإنفاق على الإستثمارات خلال فترة الدراسة.

إستمرار
إنخفاض
العجز الكلي
للموازنة
العامة للدولة..

العجز الكلي خلال يوليو - مايو ١٣/١٢	العجز الكلي خلال يوليو - مايو ١٤/١٣
٢٠٤,٩ مليار جنيه (١١,٧% من الناتج المحلي)	١٨٩,٤ مليار جنيه (٩,٣% من الناتج المحلي)
الإيرادات:	الإيرادات:
٢٧١,٣ مليار جنيه (١٥,٥% من الناتج المحلي)	٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦% من الناتج المحلي)
المصروفات:	المصروفات:
٤٧٤,٣ مليار جنيه (٢٧,١% من الناتج المحلي)	٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦% من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

حيث شهدت حصيللة الإيرادات ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة بنحو ٢٤,٥% إلى ٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦% من الناتج المحلي)، ويأتى ذلك على خلفية ارتفاع الحصيللة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بـ ٦% (٤,٨% من الناتج المحلي)، بينما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ وصل إلى ٨٦,٩% (٦,١% من الناتج المحلي)، وذلك كالتالى:

ارتفاع الإيرادات
الضريبية وغير
الضريبية خلال
فترة الدراسة...

ويمكن تفسير الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية في الأساس نتيجة إلى ما يلي:

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥.٥ مليار جنيه (بنسبة ٦%) لتحقيق ٩٧.٢ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلي)

في ضوء ارتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٢,٢ مليار جنيه لتحقيق ١٧,٥ مليار جنيه.
- الضرائب من النشاط التجاري والصناعي بنحو ٢,٣ مليار جنيه لتحقيق ٧,٥ مليار جنيه.
- الضرائب على الأرباح الرأسمالية من الهيئة العامة للبتروك بنحو ٤,٩ مليار جنيه لتحقيق ٣٠,٦ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلي)، في ضوء كل من التسوية الأولى التي تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، والتسوية الثانية خلال شهر يناير ٢٠١٤.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتحقيق ١٧.٣ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلي)

في ضوء ارتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزنة العامة بنسبة ١٧,٢% لتحقيق ١٤,٢ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلي)

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١ مليار جنيه (بنسبة ٤.١%) لتحقيق ١٤.٩ مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلي)

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمة بنسبة ٧,٣% لتحقيق ١٤,٣ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلي)

وذلك على الرغم من:

- تراجع ضرائب أخرى بـ ٣,١% (خاصة انخفاض إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزي).

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

وقد تمثل الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية فيما يلي:

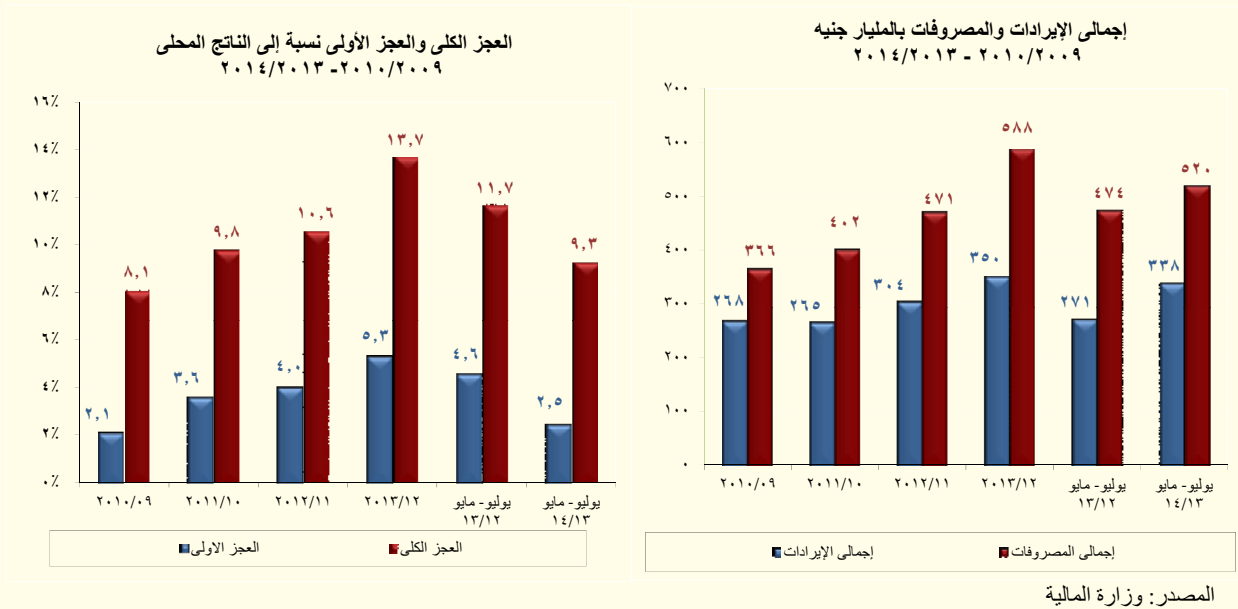
- ارتفاع المنح لتحقيق نحو ٥١,٥ مليار جنيه (٢,٥% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ؛

ارتفاع الإيرادات غير الضريبية نتيجة لارتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية..

- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل استخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزي وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
- ورود منح نقدية بمبلغ ٢١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٣ مليار دولار من دول الخليج.

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من كل من الهيئة العامة للبترول بنحو ٧ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من البنك المركزي بنحو ١,٨ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفاع حصة بيع السلع والخدمات بنسبة ٣٤% لتحقق نحو ١٨,٤ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلي)، نتيجة زيادة حصة الموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة^١ بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ١٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.



أما على جانب المصروفات،

- فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٩,٦% محققة ٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦% من الناتج المحلي) وذلك في ضوء:
- إرتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بـ ٢٨,٩ مليار جنيه لتحقق نحو ١٥١,٩ مليار جنيه (٧,٥% من الناتج المحلي).
 - زيادة المصروفات على الفوائد بـ ١٤,٣ مليار جنيه إلى ١٣٩ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلي).
 - إرتفاع المصروفات الأخرى بـ ٤,٧ مليار جنيه إلى ٣٣,٤ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلي).

زيادة الإنفاق
على كل من
الأجور
والإستثمارات
والمزايا
الإجتماعية..

١/ ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالي إيرادات صناديق الحسابات الخاصة إلى وزارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول إلى الخزنة العامة في ٢٠١٣/٦/٣٠.

- زيادة مصروفات على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٧ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلي). هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموازنة نحو ٣٤,٧ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة بنحو ٢٥,٥% عن نفس الفترة من العام السابق.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة على ركيزتين أساسيتين. أولاً، على جانب الإيرادات، إعادة هيكلة النظام الضريبي للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبي، مع مكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، إلى جانب تطبيق الضريبة العقارية، وقانون جديد للضريبة على الثروة التعدينية.

ثانياً، إصلاحات على جانب الإنفاق تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق أكبر حماية ممكنة للفقراء والفئات الأولى بالرعاية. وتحرير موارد إضافية لزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي من خلال تقليص الإنفاق على دعم الطاقة.

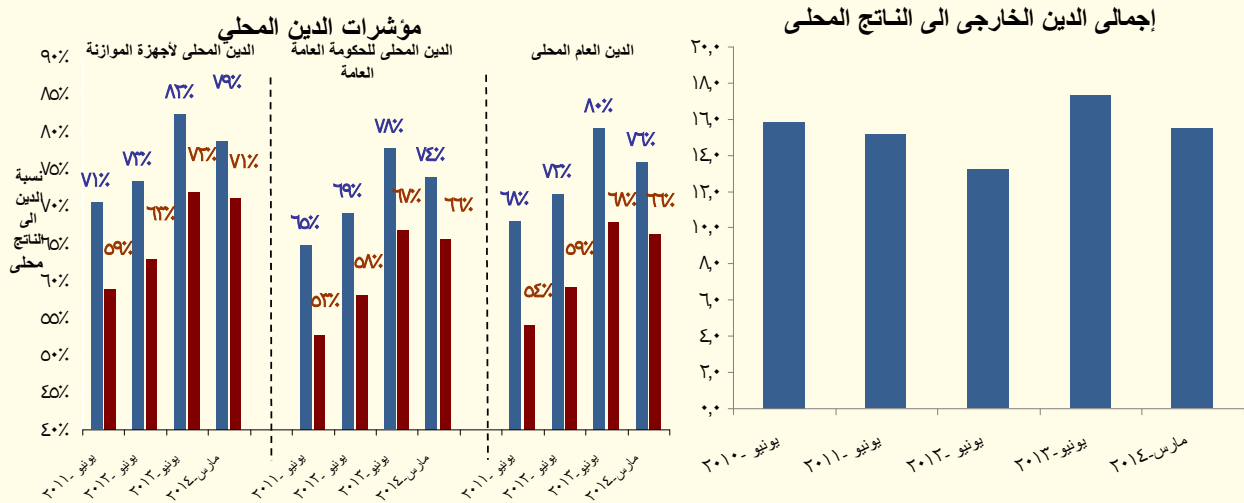
كما قد تقرر إتاحة نفقات للوزارات والهيئات الحكومية تخصص لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع الأساسية، بالإضافة إلى تخصيص نفقات لعدد من البرامج الاجتماعية الهامة مثال برامج دعم المرأة المعيلة ودعم الاطفال دون السن المدرسى

بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٦٠٤ مليار جنيه (٧٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) فى نهاية مارس ٢٠١٤، مقابل ١٣٨٧ مليار جنيه (٧٩,١% من الناتج المحلي الاجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٣.

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) قد بلغ ١٨٠٦ مليار جنيه في مارس ٢٠١٤ (نحو ٨٨,٨% من الناتج المحلي الاجمالى) ، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو

٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلي الاجمالي). كما حقق حوالي ١٥٦٢ مليار جنيهه في نهاية مارس ٢٠١٣ (نحو ٨٩,١% من الناتج المحلي الاجمالي).



المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي^٢ (حكومي وغير حكومي) حوالي ٤٥,٣ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٤، مقارنة بـ ٣٨,٤ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٣ (وأغلب الزيادة في صورة مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبيا على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣.

ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجي (طبقا لأحدث البيانات من البنك المركزي):

- استقرار نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات السلعية والخدمية عند ٦,٢% كمتوسط منذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما إنخفضت هذه النسبة لتصل الى ٥% بنهاية ديسمبر ٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

- إنخفاض نسبة الدين الخارجي قصير المدى الى اجمالي الدين الخارجي، لتسجل ٦,٢% في ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٧,١% في ديسمبر ٢٠١٢. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ ٢ مليار دولار، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار ومما انعكس على البيانات بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣.

^٢ ترجع الزيادة الملحوظة في معدلات الدين الخارجي الغير الحكومي في النصف الاول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الاساس إلى ارتفاع الدين الخارجي للسلطات النقدية بنحو ٤,٤ مليار دولار مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزي كالتالي: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و ٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و ٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ في حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (وديعة بـ ٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم أهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار). وتجدر الإشارة إلى انه قد تم تحويل وديعة قطرية بحوالي ١ مليار دولار لسندات خزانة خلال فترة الدراسة.

التطورات النقدية...

وفقاً لأحدث بيانات تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استمر معدل النمو السنوي للسيولة

المحلية في الارتفاع ولكن بمعدل متباطيء - للشهر الرابع على التوالي - ليصل نحو ١٦,٥% في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤ (محققاً ١٤٦٠ مليار جنيه)، مقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. فعلى جانب الالتزامات، يرجع الارتفاع المحقق في معدل النمو السنوي للسيولة المحلية إلى النمو المحقق في كمية النقود ليسجل معدل نمو قدره ١٩,٩% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٣٩٤ مليار جنيه)، وهو أقل من متوسط معدلات نمو قدرها ٢٦% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، بينما استقر معدل نمو أشباه النقود - للشهر الثاني على التوالي - عند ١٥,٣% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١٠٦٥,٤ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدلات نمو قدرها ١٥,٤% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في الارتفاع ولكن بمعدل متباطيء في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤

أما على جانب الأصول، فقد تراجع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي ليسجل ١٨,١% في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤ (محققاً ١٣٣٧ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدل نمو قدره ٢٢,٤% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٧,٣% (محققاً ٩٨١ مليار جنيه)، وهو أقل من معدل نمو قدره ٣٤,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن النمو المتباطئ لصافي المطلوبات من الحكومة يرجع إلى تراجع النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة من قبل البنك المركزي مسجلاً ١٢% بالسالب خلال شهر الدراسة، وذلك في ضوء ورود تدفقات للداخل كمساعدات من دول الخليج سجلت لدى البنك المركزي منذ بداية العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

شهد معدل النمو السنوي للانتمان الممنوح للقطاع الخاص إرتفاعاً طفيفاً، محققاً معدل نمو سنوي قدره ٥,٥% في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤، ليصل بذلك إلى ٥١٧,٦ مليار جنيه، مقابل متوسط معدل نمو سنوي قدره ٧,٥% والمحقق خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. ويرجع هذا الإرتفاع إلى زيادة معدل النمو السنوي للانتمان الممنوح للقطاع العائلي ليصل إلى ١٣% مقابل متوسط معدل نمو قدره ١٢% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، والذي فاق الزيادة في معدل النمو السنوي للانتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة ٤,٥%.

وفي نفس الوقت، تشير معدلات النمو لصافي الأصول الأجنبية إلى بعض بوادر التحسن، حيث بدأت معدلات النمو السنوي في التحسن التدريجي، لتحقيق نحو ١,٣% فقط خلال شهر إبريل ٢٠١٤ (مسجلاً ١٢٢,٥ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدل انخفاض قدره -١٢,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي، ويرجع ذلك بشكل نسبي نتيجة لأثر فترة الاساس.

ومن ناحية أخرى، بلغ معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ١٨,٦% في نهاية مارس ٢٠١٤ مسجلاً ١٣٦١,١ مليار جنيه مقابل نمو قدره ١٤,٢% المحققة خلال مارس ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٧,٦% في نهاية شهر الدراسة. ومن ناحية أخرى فقد إنخفض معدل النمو السنوي لإجمالي

أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٤,٩% في نهاية مارس ٢٠١٤ مسجلاً ٥٦٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,٢% المحققة خلال مارس ٢٠١٣. هذا وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية مارس ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٤%، مقارنة بـ ٤٦,٨% خلال شهر مارس ٢٠١٣. (جدير بالذكر أن بيانات الودائع والقروض خلال شهر إبريل ٢٠١٤ لم تصدر بعد).

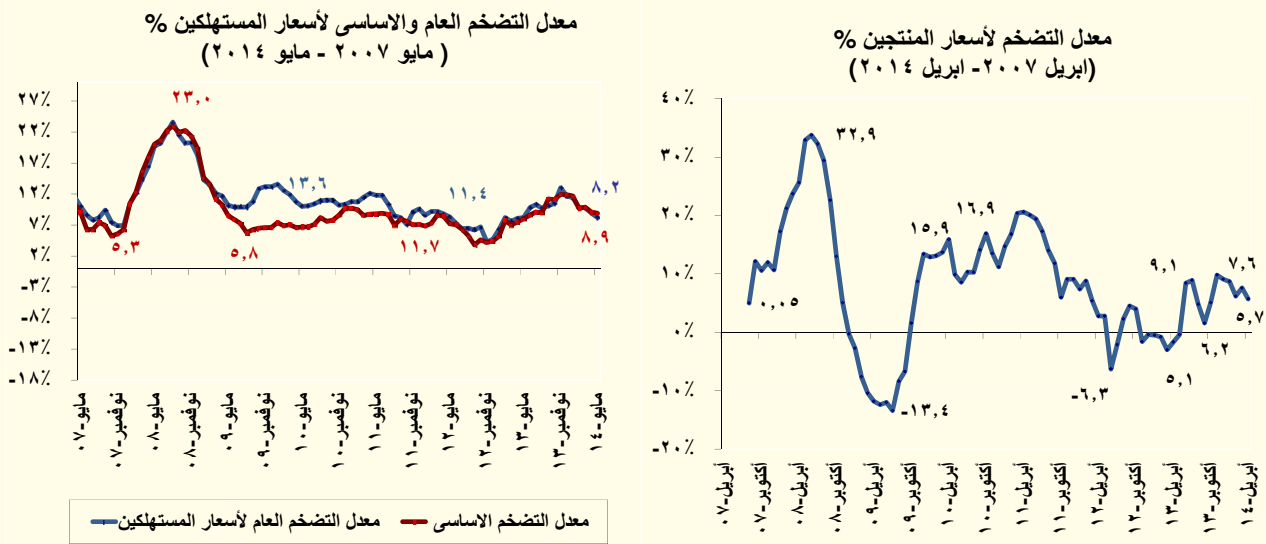
على نحو آخر، فقد شهد رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري تراجعاً طفيفاً في نهاية شهر مايو ٢٠١٤ بحوالى ٢٠٥ مليون دولار ليصل إلى ١٧,٣ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,٥ مليار دولار في إبريل ٢٠١٤. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض العملات الأجنبية بـ ١٨٣ مليون دولار خلال شهر إبريل ٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر أن استمرار تدفق المساعدات من دول الخليج العربي قد ساعدت على استقرار رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لمدة خمسة أشهر على التوالي.

استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية نسبياً للشهر الخامس على التوالي...

أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار فقد شهد معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - مايو ٢٠١٤ إرتفاعاً في متوسط معدل التضخم ليسجل نحو ١٠,٣%، مقارنة بـ ٦,٧% خلال نفس الفترة من العام السابق؛ وذلك على خلفية إرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، إلى جانب الأثر غير المواتي لفترة الأساس من العام الماضي.

إنخفاض معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو ٢٠١٤ مقارنة بال عشرة أشهر الأولى من العام المالي الجارى

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للتضخم المحلى قد إنخفض ليسجل ٨,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٤ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ عام) مقارنة بـ ٨,٩% خلال شهر إبريل ٢٠١٤. ويمكن تفسير هذه التطورات في الأساس نتيجة الإرتفاع المتباطئ لمعدلات التضخم السنوية لمجموعة "الطعام والشراب" في ضوء تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية؛ "الخضروات" و"الخبز والحبوب"، و"الألبان والجبن والبيض" و"الزيوت والدهون". وقد حد من أثر التباطؤ السابق ذكره، إرتفاع معدلات التضخم لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (في ضوء زيادات أسعار الغاز الطبيعي)، و"السلع والخدمات المتنوعة"، و"الأثاث والتجهيزات" و"الثقافة والترفيه". وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهري إلى -٠,٧% خلال مايو ٢٠١٤ مقارنة بإرتفاع قدره ٠,٦% خلال الشهر السابق.



- كما **إنخفض معدل التضخم الأساسي** خلال شهر مايو ٢٠١٤ ليسجل نحو ٨,٩% مقارنة بـ ٩,١% خلال الشهر السابق، كما **إنخفض معدل التضخم الشهري** ليسجل معدل سالب قدره ٠,٢% (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر مايو ٢٠١٣) مقارنة بارتفاع قدره ٠,٢% خلال الشهر السابق، وذلك في ضوء **إنخفاض أسعار السلع الغذائية** والتي ساهمت بنسبة قدرها ٠,٢٥ نقطة مئوية في معدل التضخم الشهري.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة دون تغير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية دون تغير عند مستوى ٨,٧٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والمخاطر المتعلقة بالنمو المتباطئ للنتائج المحلى.

ومن الجدير بالذكر أن **البنك المركزي** قد قبل في ١٧ يونيو ٢٠١٤ **بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار جنيه** لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري كان قد قام **بطرح عطاء غير دوري (Exceptional Foreign Exchange Auction)** في ١٤ مايو ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,١ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد.

معدل نمو الناتج المحلي...

حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١,٢ % خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,٤ % خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يعتبر معدل نمو منخفض ولكن متوقعا خاصة في ضوء التطورات السياسية وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ وحظر التجوال خلال تلك الفترة. كما تجدر الإشارة إلى أن حزمتي تحفيز الاقتصاد لم تنعكسا بشكل واضح في معدل نمو الناتج خلال فترة الدراسة، حيث لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ بعد. إلا أنه من المتوقع أن

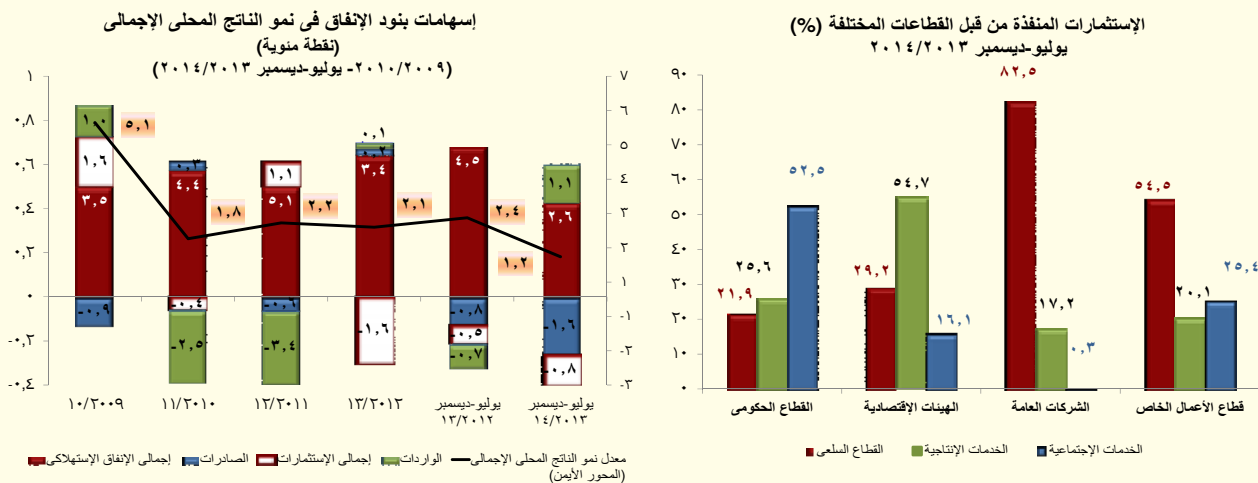
خمس قطاعات
رئيسية قامت
بدفع معدلات
النمو خلال
النصف الأول من
٢٠١٣/٢٠١٤

يشهد الأداء خلال النصف الثاني من العام المالي تطوراً إيجابياً أكثر وضوحاً خاصة مع تسارع وتيرة تنفيذ الإستثمارات المشار إليها.

وتعمل الحكومة حالياً على تقديم حزمة تحفيزية إضافية لمساندة القطاعات الأكثر إسهاماً في دفع حركة النشاط الاقتصادي والتشغيل مثل قطاعات الصناعة والإسكان والتشييد والاتصالات و السياحة. وسوف تركز الحزمة الجديدة على إزاله الاختناقات التي تواجه القطاعات الرئيسية مما يتيح المجال للقطاع الخاص بإستعادة نشاطاته وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

- **فعلى جانب العرض**، يعتبر كل من قطاع الزراعة و قطاع الحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو، حيث سجلتا معدلات نمو تقدر بـ ٣,٥% و ٥,٥% على التوالي، مما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٦ و ٠,٥ نقطة مئوية على التوالي مقارنة بـ ٠,٥ و ٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٣,٢% بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٢. بينما شهد قطاعي الصناعات التحويلية الغير بترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ ٢,٣% و ٣,٩% (بنسبة مساهمة مماثلة للعام المالي السابق وهي ٠,٣ و ٠,٢ نقطة مئوية) على التوالي، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٦% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعي السياحة وإستخراج الغاز الطبيعي، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٣٠% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعي بنسبة ٨,٢% مسهماً بشكل سلبي في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.



- **أما على جانب الطلب**، فقد حقق الإستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٥% وهو ما يعتبر متواضعاً، إذا ما قورن بـ ٤,٢% (معدل النمو في الربع الأول من نفس السنة المالية)، كما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الثاني كان قد حقق نحو ٠,٨%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل نمو الإستهلاك العام ٤,٨% خلال النصف الأول من العام المالي، مقارنة بـ ٥,٦% خلال الربع الأول من العام المالي، ما يشير إلى تباطؤ معدل النمو خلال الربع الثاني إلى ٣,٦%.

فيما استمرت الاستثمارات في الانخفاض، مسجلة معدل مساهمة في النمو بالسالب بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالي الاستثمارات بحسب القطاعات الاقتصادية (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذي يشمل كل من القطاع الحكومي، الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٥,٦% من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة ٧٤,٤% المتبقية من الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن نصف الاستثمارات المنفذة من القطاع الحكومي قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ ١,٦ نقطة مئوية، حيث انخفضت الصادرات بنسبة ٩,٥% (معدل مساهمة -١,٦ نقطة مئوية مقارنة بـ ٠,٨ نقطة مئوية في العام الماضي). فيما انخفضت الواردات بنسبة ٤,٢% خلال النصف الأول من العام المالي، محققة معدل مساهمة بالموجب بلغ ١,١ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على الرغم من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة، إلا أن بعض بوادر التحسن بدأت تنعكس على مؤشر الإنتاج الصناعي والذي إرتفع بشكل ملحوظ بنحو ١٢,٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٤، ليسجل ١٨٥,٤ نقطة مقارنة بـ ١٦٤,٧ نقطة في شهر ابريل ٢٠١٤.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد تراجع مؤشر EGX ٣٠ طفيفاً خلال شهر مايو ٢٠١٤ بـ ١٣ نقطة ليحقق ٨٢٤٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في ابريل ٢٠١٤ والذي بلغ ٨٢٥٦ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد تراجع أيضاً رأس المال السوقي على أساس شهري بـ ٠,٤% خلال شهر الدراسة ليسجل ٤٧٦ مليار جنيه (حوالي ٢٣,٤% من الناتج المحلي)، مقارنة برصيد قدره ٤٧٨ مليار دولار خلال الشهر السابق. وعلى الرغم مما سبق، فقد ارتفع حجم التداولات في السوق بنسبة ٤٠% خلال شهر الدراسة، ليسجل ٢٨,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٠,٤ مليار جنيه خلال شهر ابريل.

قطاع المعاملات الخارجية...

شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائض كلي بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلي)، مقابل عجز قدره ٢,١ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٣,٦ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز الميزان الجارى ليحقق نحو ٠,٢ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلي) [مقابل عجز قدره ٥,٧ مليار دولار (٢,١% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة]، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في التحويلات الرسمية والتحسين في العجز التجاري، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي لصافي تدفقات للداخل بنحو ٣,٥ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلي) [مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٦,٥ مليار دولار (٢,٣% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة]. بينما سجل صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

§ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز الميزان الجارى فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ التى شهدته التحويلات الرسمية لتصل إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة - وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٥,٨ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج، و١,٧ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة) - مقارنة بـ ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- انخفاض عجز الميزان التجارى بـ ١,٥% ليسجل نحو ٢٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٢٥,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بـ ٤,٢% خلال فترة الدراسة. وقد ترتب على ذلك ما يلى؛

§ ارتفاع معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٤٢,٨% مقابل ٤١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

§ كما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣,٦ شهراً مقارنة بـ ٢,٨ شهراً خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٧٥,٥% ليصل إلى ١,٣ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٥,٤ مليار دولار - وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ ٥٧,٣% و ١٥% على التوالى.

§ كما يمكن تفسير تحقيق الميزان الرأسمالى والمالى لصادف تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بـ ٣١,٩% خلال فترة الدراسة ليسجل ٤,٧ مليار دولار (١,٦% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

- تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر لصادف تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٨ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ١ مليار دولار، لاستبدال ديعة قطر بنفس المبلغ.

- انخفاض بند خصوم أخرى لدى البنك المركزى ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال فترة الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء قيام البنك المركزى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

ارتفع اجمالى عدد السياح الوافدين